

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٧٣

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٢ لسنة ١٩٦٥ بتعيين العاملين بالحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٢ لسنة ١٩٦٥ بتعيين العاملين بالحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر:

مادة ١ - يستبدل بنص المادة (٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٢ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه النص الآتي:

"يمنع هؤلاء العاملون المرتبات التي يستحقونها بالتطبيق للسادة السابقة من تاريخ القرار الذي يصدر بالتسوية أو المكافآت التي كانوا يتقاضونها أن أكبر فائدة مكافآت هذه المكافآت تزيد على نهاية مربوط الفئات المالية المقررة للوظائف التي تمت التسوية عليها، احتفظ لهم بالزيادة بصفة شخصية على أن تستهلك من البدلات أو من علاوات الترقية أو العلاوات الدورية التي تستحق في المستقبل".

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برياضة الجمهورية في ١٥ جمادى الأولى سنة ١٣٩٣ (١٦ يونيو سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٨٩ لسنة ١٩٧٣

بتنظيم وزارة التأمينات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون التأمين والمعاملات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والقوانين المعدلة له؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣؛
وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة بنك ناصر الاجتماعي؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٧٣ بتشكيل الوزارة؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء؛

قرر:

مادة ١ - تختص وزارة التأمينات بالعمل على تدعيم حقوق المواطنين في مجال الخدمات التأمينية والتكافل الاجتماعي وتنمية الاقتصاد القومي عن طريق تحقيق الكفاءة وزيادة المستمرة في أنشطة التأمينات بأنواعها المختلفة.

وتتولى الوزارة القيام بالأعمال التي تحقق هذه الأهداف وعلى الأخص:

(أولاً) رسم سياسة التأمينات ووضع الخطط والبرامج التي تكفل تحقيق أهدافها ومتابعة وتقييم نتائج تنفيذ الخطط والسياسات التأمينية وفقاً للمعايير والمعدلات الموضوعية بشأنها.

(ثانياً) إجراء البحوث الفنية والدراسات الاكتوارية بما يكفل توسيع نطاق التأمينات وتأكيد حقوق المواطنين وتوحيد ورفع كفاءة المعاملة بالنسبة لجميع المتضمنين بختلف أنواع التأمينات.